الكلمة الافتتاحية

ورشة عمل لمراحل إنجاز

مشروع"تفعيل نظام وطني لنقل التكنولوجيا والابتكار في الجمهورية التونسية "

القاهرة بتاريخ 24 – 25 تموز 2017

معالي الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سعادة الأستاذ الدكتور محمود صقر رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أرحبَ بكم باسم مركز الإسكوا للتكنولوجيا في ورشة عمل مشروع " تفعيل نظام وطني لنقل التكنولوجيا في جمهورية مصر العربية"، والذي ينفذ بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، من أجل رفع فاعلية منظومة تطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الوطني وتعزيز الربط بين المؤسسات البحثية والأكاديمية من جهة وبين القطاعات الصناعية والإنتاجية من جهة أخرى ؛

بداية، أشكر معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على مشاركته في أعمال هذا الاجتماع حيث تدل هذه المشاركة على دعم معاليه للنظام الوطني لنقل التكنولوجيا في جمهورية مصر العربية. وإنني كذلك أتوجه بجزيل الشكر لاكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على تفاعلهم وتعاونهم مع مركز الإسكوا للتكنولوجيا في إطار هذا المشروع، حيث ما يزال التعاون مستمراً مع الاكاديمية من أجل دعم نشاطات المكتب الوطني والشبكة الوطنية لنقل التكنولوجيا وتدريب

الكوادر في إدارة هذا المكتب والشبكة ودعم التفاعل والتعاون والتكامل مابين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي، ولاستثمار نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدات والسادة،

لقد أصبح للاقتصاد المعرفي أهمية متزايدة في منطقتنا نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تمر فيها هذه المنطقة، والتي تتمثل بانخفاض أسعار المنتجات النفطية وتراجع الدخل من السياحة والتجارة واللذين يعتبران قطاعين بغاية الأهمية لعدد من دول المنطقة مثل مصر وتونس ولبنان. ويضاف إلى ذلك تنامي ظاهرة البطالة وخاصة فيما بين الشباب، إذ تشير دراساتُ الإسكوا إلى أن نسبةَ البطالة بين الشباب في منطقتنا تبلغ حالياً حوالي 25%، وهذه النسبةُ مهيئةٌ للازدياد لتصبح حوالي 28% في عام 2018، وهي بالتالي أعلى نسبة للبطالة في مناطق العالم. لذا أصبح من الأهمية بمكان الاهتمامُ بالاقتصاد المعرفي كبديل ورافد للاقتصادات التقليدية في المنطقة عله يكون أيضاً محفزاً لفرص عمل جديدة لمختلف الفئات الاجتماعية وخاصة للمرأة والشباب.

لقد عملت الدول المتقدمة على استثمار مخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاعات الصناعية والإنتاجية استثماراً فاعلاً، مما ساهم في تحسين الانتاجية، ورفع مستوى التنافسية وإتاحة المزيد من فرص العمل. بينما تلكأت معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية، في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف تنموية بالرغم من حاجتها الماسة إلى ذلك. وربما تكون الدول الآسيوية كالصين وكوريا وماليزيا من الدول النامية القليلة التي تنبهت إلى دور البحث والتطوير والابتكار، وعملت على خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، ووضعت سياسات خاصة للتحول نحو الاقتصادي المعرفي، وقد ترجمت هذه السياسات لاحقاً بنمو اقتصادي وازدهار مجتمعي.

لقد قام مزكز الإسكوا بعدد من الدراسات الخاصة بمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ومنها دراسة بعنوان"الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية". وقد بينت هذه الدراسات وجود العديد من الفجوات في منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ولعل أعمق هذه الفجوات هي الفجوة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الإنتاجي الصناعي والخدمي. وبهدف المساهمة في جسر هذه الفجوة فقد أطلقت الاسكوا، في العام 2015 مشروعها الإقليمي الخاص بإنشاء مكاتب وشبكات وطنية لنقل التكنولوجيا في خمس دول عربية، وهي :لبنان، والمغرب، وتونس، وعُمان، ومصر. وقد انضمت بعد ذلك موريتانيا لهذا المشروع. ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى رفع فاعلية منظومات تطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الوطني؛ وتعزيز الربط بين المؤسسات البحثية والأكاديمية من جهة وبين القطاعات الصناعية والإنتاجية من جهة أخرى.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع في جمهورية مصر العربية قام عدد من الخبراء المصريين المتميزيين بدراسة وتحليل وضع منظومة البحث العلمي والابتكار وبينوا نقاط القوة والضعف في هذه المنظومة، كما قاموا باقتراح بعض الحلول لتطويرها، واقتراح سياسة لنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية في الجامعات والمعاهد البحثية، واقتراح نظام تشغيلي للمكتب الوطني. وستكون هذه الدراسات والمقترحات موضوع النقاش في جلسات هذا الاجتماع.

وعليه يأمل مركز الإسكوا بأن يشكل هذا الاجتماع فرصة للنقاش والحوار كما نأمل أن ينتج عن هذا الاجتماع خطوات عملية لتسخير المنظومة الوطنية لنقل التكنولوجيا في مصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.